

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧٣ لسنة ٢٠٠٨

بشأن الموافقة على البروتوكول الإضافي لتعديل بعض أحكام اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية ورومانيا

الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على البروتوكول الإضافي لتعديل بعض أحكام اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية ورومانيا الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ٢٨ سبتمبر سنة ٢٠٠٨ م) .

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٤٢٩ هـ
(الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ م) .

البروتوكول الإضافي

لتعديل بعض أحكام

اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة رومانيا الموقعة في بوخارست

بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٩٤

في إطار مناقشة رغبة رومانيا في تعديل اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة رومانيا الموقعة في بوخارست بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٩٤ (وال المشار إليها فيما بعد بالاتفاقية) بما يتواهم مع التزاماتها المستقبلية كعضو في الاتحاد الأوروبي .

واعترافاً بأن رومانيا ، إعمالاً للمادة (٣٠٧) من الاتفاقية المنشئة للاتحاد الأوروبي والمادة ٦، ١٠ من القانون الخاص بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ، يجب أن تقوم باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لازالة التناقضات بين قوانين الاتحاد الأوروبي والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها بما في ذلك تلك الاتفاقية .

اتفاقاً مثلاً حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة رومانيا على ضرورة إدخال التعديلات التالية على الاتفاقية :

المادة (١)

تعديل المادة (٢) من الاتفاقية بإضافة فقرة ثالثة جديدة تشير إلى :

"في سبيل زيادة تدفقات الاستثمار ، يجب على الطرفين المتعاقدين أن يتعاونا من خلال ما يلى :

(أ) تبادل المعلومات بشأن تشريعاتهما الاستثمارية والإجراءات والسياسات ، وذلك بهدف زيادة الوعى بفرص الاستثمار المتاحة .

- (ب) التشاور بشأن المقترنات والمشروعات الاستثمارية بهدف زيادة فرص تحديد وتقديم شركاء استثماريين .
- (ج) تشجيع ودعم أنشطة الترويج للاستثمار مثل المعارض وبعثات الترويج .
- (د) النظر في الوسائل المختلفة لتحديد الاستثمارات الجديدة ودعم تبادل المعلومات بشأن الفرص المتاحة .
- (ه) إمداد المستثمرين المصريين والرومانيين بالمواد المرتبطة بالاستثمار الخاصة بمناخ الأعمال في الدولتين المتعاقدين .
- (و) تقديم المساعدات الفنية لمستثمرى كلتا الدولتين ."

المادة (٢)

تستبدل بالفقرة الثالثة من المادة (٣) من الاتفاقية الفقرة التالية :

"٣ - إن المواد الخاصة بمعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية لن تطبق بالنسبة لكافة المزايا الحالية والمستقبلية المنوحة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين بمقتضى عضويته أو انضمامه إلى اتحاد جمركي ، أو اقتصادي أو نقدى أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة أو منظمة اقتصادية إقليمية إلى مستثمرى الدول الأعضاء فى اتحاد جمركي ، أو اقتصادي أو نقدى ، أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة أو منظمة اقتصادية إقليمية . كما لن تطبق هذه المعاملة على المزايا المنوحة لمستثمرى دولة ثالثة بمقتضى اتفاقية منع ازدواج ضريبي أو أية اتفاقيات أخرى ترتبط بالنواحي الضريبية " .

المادة (٣)

يضاف إلى الفقرة الأولى من المادة (٤) العبارة التالية :

"١ - بما يتوافق مع اتفاقية المشاركة الموقعة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي يجب على كل طرف متعاقد تقام الاستثمارات على إقليمه من قبل الطرف المتعاقد الآخر أن يقوم بمنح هذه الاستثمارات حرية تحويل المدفوعات المرتبطة بها ، وعلى وجه الخصوص :

(أ) العائدات طبقاً للفقرة الثالثة من المادة (١) من هذه الاتفاقية .

- (ب) الأموال المتعلقة بالقروض وأية التزامات تعاقدية أخرى تلتزم بها الاستثمارات .
- (ج) الأموال الناتجة عن البيع الجزئي أو الكلى أو تصفية الاستثمارات .
- ٢ - يكون التحويل طبقاً لأحكام القوانين واللوائح السارية للطرف المتعاقد الذى تقام على إقليمه الاستثمارات طبقاً لأسعار الصرف السارية فى تاريخ التحويل إلا إذا اتفق على خلاف ذلك مع المستثمر " .

المادة (٤)

تضاف فقرة رابعة إلى المادة (١١) تنص على :

"٤ - وفقاً للفقرة الأولى من المادة (١١) تعديل الاتفاقية الحالية بانضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي ، وذلك إذا ما اقتضت الضرورة ، وبالاتفاق المتبادل بين الطرفين بما يضمن موافمة نصوصها مع التزامات رومانيا الناتجة عن عضويتها فى الاتحاد الأوروبي " .

المادة (٥)

يكون البروتوكول الإضافي جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية وسوف يخضع لذات الإجراءات القانونية الازمة من قبل القوانين الوطنية للأطراف المتعاقدة .

المادة (٦)

سوف يدخل هذا البروتوكول الإضافي حيز التنفيذ فى تاريخ آخر إخطار يفيد باتمام الإجراءات القانونية الازمة لدخوله حيز النفاذه ، وسوف يبقى سارياً طالما بقيت الاتفاقية سارية .
إشهاداً على ذلك قام الموقعون أدناه والمفوضون لذلك بالتوقيع على هذا البروتوكول الإضافي .

حرر فى القاهرة بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٠٧ من ثلاثة نسخ متطابقة من أصلين بكل من اللغات العربية والرومانية والإنجليزية ، لكل منهم ذات المجيبة .
وفي حالة الاختلاف فى التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

عن

حكومة رومانيا

«إمضاء»

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

«إمضاء»